قضية توزيع شيكات على النواب

المحمد يقاضي فيصل المسلم: تجريح وقذف واتهام بشراء الذمم

يتقدم المحامي عماد السيف بصفته وكيلاً عن سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس الوزراء بشكوى قضائية أمام النائب العام اليوم ضد النائب السابق والمرشح المحامي فيصل المسلم على خلفية ما نسب الى المسلم بشأن توزيع شيكات من قبل الشيخ ناصر لبعض النواب.

وقال السيف الذي عرض الدعوى إلى النائب العام: في يوم الأربعاء الموافق ١١-٣-٢٠٠٩ وفي تصريح خاص لجريدة مباشر قرر الدكتور فيصل علي المسلم ان لديه معلومات موثقة عن حصول عدد من نواب مجلس الأمة الحاليين على مبالغ مالية كبيرة قدمت بشيكات من رئيس الوزراء ناصر المحمد الى هؤلاء النواب، وبلغت قيمة أحد هذه الشيكات ٥٠٠٠٠ د. ك قبل سنة، وشيك قيمته ٢٠٠٠٠٠ د.ك قبل أربعة أشهر فقط.. كما تناول د. فيصل المسلم من خلال موقعه الإلكتروني الموضوع ذات بقوله: وكشف المسلم عن عزمه توجيه أسئلة برلمانية الى سمو رئيس مجلس الوزراء حول ما ورده من معلومات عن وجود دشيكات صرفت من قبل رئيس مجلس الوزراء لنواب حاليين بأسمائهم للتأكد من صحة هذه المعلومات التي وردت إليه والتعرف على أسباب صرف الشيكات إذا صحت هذه المعلومات، لافتاً إلى ان المعلومات حتى الآن غير مؤكدة ولا يستطيع تأكيدها أو نفيها إلا بعد الإجابة عن الأسئلة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء.

وفي يوم الخميس الموافق ١٢-٣-٢٠٠٩ تناولت جميع الصحف الكويتية ما صرح به د. فيصل المسلم لجريدة مباشر أو كشف عنه موقعه الإلكتروني.

وبتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٩ وفي تصريح لوكالة الانباء الكويتية

● ناصر المحمد

● فيصل المسلم

● عماد السيف

■ المحامي السيف: أسند واقعة خطيرة

(كونا) نفى وكيل الشؤون المحلية لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء نايف عبدالله الركيبي نفياً قاطعاً ان تكون هناك شيكات صدرت من سمو رئيس مجلس الوزراء أو أحد وكلاء ديوان سموه أو من الحساب الخاص بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء لمصلحة بعض اعضاء مجلس الأمة، واصفا كل ما تردد في وسائل الإعلام في هذا الشأن بأنه عار عن الصحة جملة وتفصيلا، مشيرا إلى ان ما تم صرفه كانت مبالغ لأسر متعففة وكانت عن طريق بعض اعضاء مجلس الأمة ومنهم النواب المستجوبون وان مجلس الوزراء تفاعل معها بسرية تامة حرصا على سمعة العائلات.

وقد تناولت الصحف ووسائل الإعلام الكويتية ذلك البيان عن وكيل الشؤون المحلية لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

ولم يكتف د. فيصل المسلم بذلك البيان وتناوله بالرد، حيث نشر في جريدة الراي بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٩ الصفحة ٥٨ «المسلم بعد توضيح نايف الركيبي وجهنا اسئلة إلى سموه والجواب يأتي منه».

خطيرة جداً

وبتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٩ وفي تاريخ لاحق لحل مجلس الأمة ومن خلال جريدة «مباشرة» تمت استضافة الدكتور فيصل المسلم وعقد لقاء من خلاله تم طرح موضوع الشيكات مار الالماح، حيث أفاض المذكور في الحديث مكررا العبارات السابق ايضاحها بهذا الكتاب، مضافا اليها «فجاءتني معلومات عن صدور شيكات باسم رئيس مجلس الوزراء أو باسم مكتبه إلى اسماء نواب بالاسم» وهذه معلومة خطيرة جدا وهذا مثلب كبير عظيم ان يكون شخص مسؤول في السلطة التنفيذية يعطي شخصا في السلطة التشريعية الرقابية التي تشرع وبالتالي الحكومة كأعضاء في مجلس الأمة كادارة تنفيذية حريصة على ان تكون التشريعات متوائمة مع رؤيتها انه يمارس الرقابة على الأداء التنفيذي والمحاسبة بالسقف العالي الموجود في الدستور الكويتي الذي سطر لنا الآباء من قبل انها خطيرة شبهة التنفيع شبهة محاولة الاحتواء وشبهة الاختراق كلها موجودة هذه المعلومة.

عبارات شائنة

ولما كان ذلك وكانت العبارات الشائنة التي ساقها د. فيصل المسلم في لقاءاته مع جريدة مباشرة وما تناولته الصحف نقلا عنه بشأن موضوع الشيكات على النحو مار الالماح سواء تحت مظلة الحصانة البرلمانية أو خارج إطار الحصانة المقترنة بما يجري تحت قبة المجلس دالة بذاتها على سوء القصد وتعمد العيب والاهانة والاساءة وخدش الاعتبار لسمو الشيخ ناصر محمد الاحمد الصباح، اذ إن فحوى ومرمى العبارات التي طرحها المذكور عن موضوع الشيكات تحمل في طياتها على خلاف الحقيقة قيام سمو رئيس مجلس الوزراء بشراء ذمم بعض اعضاء مجلس الامة بما ينطوي على تجريح لشخص الشاكي والقذف في حقه باسناد واقعة تستوجب عقاب من تسند اليه، وتؤذي سمعته والاساءة اليه بطريق النشر.

وحث ان المادة ٢٠٩ من قانون الجزاء الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان: «كل من اسند لشخص في مكان عام او على مسمع او مرأى من شخص آخر غير المجني عليه، واقعة تستوجب عقاب من تنسب اليه او تؤذي سمعته، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تجاوز الفي روبية او باحدى هاتين العقوبتين».

ركن العلانية

وحيث ان ما صرح به المشكو في حقه، في حق الشاكي، نشر في جميع وسائل الاعلام المقروءة وجريدة مباشر الالكترونية، وبالتالي تحقق ركن العلانية، وحيث ما ورد في هذه التصريحات يمثل اسناد واقعة خطيرة الى الشاكي، وهي قيامه بشراء ذمم النواب، وهي واقعة بلا شك تؤذي سمعته وتستوجب عقابه اذا ما ثبت صحتها.

وحيث ان النشر المباح هو الذي لا يتضمن ما يخدش الاداب العامة او يمس الاشخاص او حرياتهم الشخصية التي كفلها الدستور والقانون، فاذا تجاوز النشر هذا الحد وجب مؤاخذة المسؤول عنه باعتباره مرتكبا لجريمة السب والقذف المعاقب عليها بالمادة ٢٠٩ من قانون الجزاء الكويتي.

وترتيبا على ما سلف:

واعمالا لحق الشكوى المنصوص عليها بالمادة ١٠٩ من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية، يرجى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تجاه المشكو في حقه مع حفظ باقي الحقوق المدنية.

«الاستئناف» ترفض دعوى عبدالصمد ولاري ضد الأنصاري

كتب مبارك العبدالله:

رفضت محكمة الاستئناف الدائرة المدنية أمس الاستئناف المقدم من النائبين السابقين عدنان عبدالصمد وأحمد لاري ضد المحامي محمد الأنصاري وآخرين.

وكان الأنصاري أقام دعوى ضد النائبين عبدالصمد ولاري يطالبهما بتعويضه دينارا واحدا فقط، وذلك كإدانة لما قاموا به في تأبين مسؤول حزب الله عماد مغنية، إلا أن النائبين ادعيا بمبلغ ٥٠٠١ كتعويض مؤقت بعد أن برأتهم في القضية الأصلية.

وكانت محكمة أول درجة قد رفضت طلبات الأنصاري وعبدالصمد ولاري، مما دعاهما إلى تقديم اسئناف على الحكم.

وحضر الأنصاري امام المحكمة وقدم مذكرة أكد فيها أن الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة والقاضي برفض الدعوى الفرعية مع إلزام المدعين بأن يؤديا للمدعى عليهم عشرين دينارا مقابل أتعاب المحاماة يقوم على سند صحيح من الواقع والقانون.

وأشار إلى أن الحكم الابتدائي أصاب صحيح الواقع والقانون، فالحكم القاضي برفض الدعوى الفرعية قد جاء مبنيا على أساس قانوني وواقعي سليم.

وقال ان ما استند إليه الحكم الابتدائي يغني عن أي سرد او إطالة بشأن بطلان ادعاءات المدعين فرعيا، فحقيقة الواقع والحال ان الدعوى الفرعية تفتقر إلى السند الصحيح وما ذُكر في صحيفة الاستئناف مجرد كلام مرسل لا دليل عليه، ولا صحة له، موضحا أن المستأنف ضدهم والمستأنفين في الاستئناف الماثل لم يتجاوزوا حدود النقد المباح، ولم يقصدوا اي كيد او أضرار او اهانة أو تحقير أو سب او قذف بالمستأنفين «المدعين فرعيا».

الحكم في إفلاس حياتي ٢٣ يونيو المقبل

مددت لجنة فحص الطعون في المحكمة الدستورية، برئاسة المستشار راشد الحماد، أجل الحكم في قضية إفلاس النائب السابق د يعقوب حياتي التي طالب فيها باختصام ١٤ شخصية سياسية، والدفع بعدم دستورية قانون شراء المديونيات إلى جلسة ٢٣ يونيو للحكم.

وكان حياتي في الجلسة السابقة قد أكد للمحكمة أنه حريص على احترام القضاء وعلى الحضور الدائم أمامه وإبداء الدفاع، مشيرا إلى أن بقية الخصوم يتعمدون الغياب الدائم مع صحة إعلانهم من ساحة القضاء.

«التمييز» تؤيد براءة طبيب من الاستيلاء والتزوير

أيدت محكمة التمييز حكم محكمة الاستئناف القاضي ببراءة طبيب من الاستيلاء على مبالغ مالية كبيرة وتزوير محررات رسمية.

وفي تفاصيل الواقعة ووفقما جاء بشهادة مدير التدقيق الداخلي في مستشفى خاص من أن الطبيب المتهم حال شغله منصب عضو مجلس الادارة والعضو المنتدب ومدير المستشفى، وأثناء تنفيذه عقد إدارة مشروع انشاء وتجهيز مستشفى بين شركة المستشفى الخاص وشركة للادارة والخدمات الصحية، والتي مثلها نفسه بصفته مديرها العام قد تقاضى أتعابا للإدارة تفوق ما هو مستحق له لعدم توافقها مع نسبة الأعمال المنجزة، وذلك بالمخالفة لنص البند ٨ من العقد، وان المتهم هو الذي تولى بنفسه صرف تلك الاتعاب .

وحضر دفاع الطبيب المتهم المحامي يعقوب الصانع ودفع الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالاوراق والدليل الثابت من الاوراق أيضا على انتفاء واقعة الاستيلاء.

وقال إن القضاء العادل قد أنصف موكله من مؤامرة حيكت له بإتقان.

يذكر أن محكمة اول درجة قد قضت بحبس الطبيب خمس سنوات عن تهمة الاستيلاء على مبالغ كبيرة، وبحبسه ثلاث سنوات عن تهمة تزوير محررات رسمية وعرفية.

السديراوي: ننتظر موافقة الخدمة المدنية على ٤ عقود للتعليم الإلكتروني

كتب لؤي شعبان:

كشفت وكيلة وزارة التربية تماضر السديراوي أن الوزارة ماضية في استعداداتها لإدخال التعليم الالكتروني بداية العام الدراسي المقبل، مشيرة الى وجود ٤ عقود خاصة بهذا المشروع على طاولة مجلس ديوان الخدمة المدنية بانتظار الموافقة عليها، كي تبادر الوزارة التوقيع عليها بعد ذلك.

وأشارت السديراوي في تصريح للصحافيين أمس، خلال افتتاحها المتحف الوطني في روضة فهد بورسلي، الى أن الوزارة بصدد التوقيع على عقدين لمشروع التعليم الالكتروني للبدء بتوفير احتياجات هذا النوع من التعليم المقرر تطبيقه على طلبة الصف العاشر بداية شهر أكتوبر المقبل، لافتة الى أن التنسيق جار مع لجنة المناقصات لمتابعة مشروع السبورة الذكية التي تعتبر عنصرا أساسيا في التعليم الالكتروني.

موافقة مبدئية

وفي ما يتعلق بموافقة مجلس الوزراء على تخصيص ٧ قطع ارض لبناء مدارس جديدة في منطقة علي صباح السالم، قالت السديراوي ان الموافقة مبدئية والتنسيق جار بين وزارت التربية والمالية والبلدية لنيل الموافقة النهائية وتخصيص الميزانية اللازمة لأعمال البناء قبل البدء باستلام الأراضي وأعمال التشييد.

واضافت السديراوي ان الوزارة اتفقت مع مجلس الوزراء على أن أعمال تشييد المدارس السبعة لن تنفذ على دفعة واحدة في منطقة علي صباح السالم، مبينة أن الوزارة ستبدأ ببناء مدارس لمرحلة التعليم الثانوي في المنطقة في ظل وجود ثانويتين فقط، بهدف خفض الكثافة الطلابية التي تعاني منها مدارس هذه المرحلة. وأشادت السديراوي خلال جولتها على أقسام المتحف الوطني بجهود القيمين على المعرض، وحرصهم على تأصيل القيم التربوية وتاريخ الكويت في نفوس طلبة رياض الأطفال، لافتة الى أن الوزارة حرصت منذ العام الماضي على تنفيذ هذا المشروع الوطني في جميع المدارس بمختلف مراحلها التعليمية.

مراكز رعاية المتعلمين

من جهة أخرى، ذكرت الوكيل المساعد للتعليم العام بالإنابة منى اللوغاني وجود مقترح لقبول طلبة الصف الرابع في مراكز رعاية المتعلمين في عموم المناطق التعليمية، بعد مطالبة عدد من أولياء الأمور بذلك، مشددة على أهمية الأخذ برؤية وتطلعات أهل الميدان ودراسة جميع المقترحات والخطط المعدة من قبلهم في هذا الشأن.

واشارت اللوغاني في تصريح للصحافيين أمس خلال زيارتها لمركز المطوعة شريفة العمر لرعاية المتعلمين في منطقة الجهراء التعليمية، إلى بعض السلبيات التي تسعى الوزارة إلى علاجها وتلافيها في المستقبل، والتي من أهمها عزوف المعلمين والمعلمات عن العمل في هذه المراكز، خاصة معلمات المواد العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات، رغم ارتفاع أجر المعلم في الحصة الواحدة الذي حددته الوزارة بـ١٠ دنانير في الساعة، إضافة إلى افتقار المراكز لوسائل النقل والمواصلات في ظل تدفق العدد الأكبر من الطلبة للتسجيل فيها.

واوضحت اللوغاني ان الوزارة لديها رغبة وجادة في وضع الحلول السريعة والناجحة لتلافي جميع السلبيات بما يمكن أن يحقق الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المراكز في المناطق التعليمية الست.

اللواء أبوصليب: تطوير المختبرات لضبط الأسلحة البيولوجية

أعلن مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء عيد أبوصليب عن خطة لتطوير المختبرات لضبط الأسلحة البيولوجية، والتعاون مع الجهات الدولية العاملة في هذا المجال.

وكان بوصليب قد ترأس وفد الكويت في المنتدى الدولي حول الأمن والسلامة البيولوجية والذي عقد أخيرا في مدينة ميلانو بإيطاليا والذي ضم في عضويته مدير إدارة المختبرات الجنائية العقيد عيسى الرجيب. وأوضح أبوصليب في تصريح صحفي أن المنتدى ناقش برنامج التعاون الأوروبي للسلامة البيولوجية، وكذلك اتجاه الارهاب البيولوجي، وقوانين الانتربول ومدى ارتباط كل منها مع بعضها بعضا، كذلك الاستراتيجيات الحديثة والخطط المتبعة في تدريب العاملين بالمختبرات الحديثة والمتطورة وتوفير جميع مصادر الأمان ووسائل المحافظة على العاملين مهنيا وبيولوجيا. وذكر أبوصليب ان المنتدى أوصى بتطوير القوانين الدولية وتبادل المعلومات بين العلماء المختصين والمشرعين والمنظمات الدولية والجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الأسلحة البيولوجية من الناحيتين العلمية والأمنية وعلاقتها بالصحة والأمن للمتعاملين في هذا المجال.

إيقاف العمل مؤقتا بالأندية المسائية

أصدر الوكيل المساعد للأنشطة الطلابية، مدير عام الأندية المدرسية المسائية، دعيج الدعيج، قرارا بإيقاف العمل بالأندية المدرسية المسائية إيقافا مؤقتا خلال فترة امتحانات نهاية العام الدراسي الحالي ٢٠٠٨ .٢٠٠٩، وذلك اعتبارا من نهاية دوام يوم الخميس الموافق ١٤/٥/٢٠٠٩، على أن يعاود العمل بالأندية المدرسية المسائية يوم الأحد الموافق ٥/٧/٢٠٠٩، على أن يستمر العمل بمركز الروبوت خلال فترة الإيقاف المؤقت.

جثة آسيوي بجوار مطعم .. ووفاة أردني بأزمة قلبية

كتب وضاح الشمري :

لقي وافد أردني مصرعه جراء إصابته بأزمة قلبية حادة داخل احد المجمعات التجارية الشهيرة في منطقة الجابرية فجر أمس. وفي التفاصيل التي رواها مصدر امني ان غرفة عمليات وزارة الداخلية تلقت بلاغا بإصابة وافد أردني بتوقف في القلب داخل احد المجمعات الشهيرة في منطقة الجابرية، وعلى الفور اسرع رجال الامن بصحبة رجلي الطوارئ الطبية وليد رشيد وطلال محمد إلى الموقع، وجرى استدعاء رجال الادلة الجنائية لرفع الجثة وإحالتها الى إدارة الطب الشرعي بعد ان تبين ان الوفاة ناتجة عن ازمة قلبية حادة. من جانب آخر، وفي واقعة منفصلة لقي وافد آسيوي حتفه في ظروف غامضة في منطقة الفروانية صباح أمس.

وفي التفاصيل التي رواها مصدر امني أن غرفة عمليات وزارة الداخلية تلقت بلاغا عن وجود وافد آسيوي مغشيا عليه بجوار احد المطاعم الشهيرة في منطقة الفروانية، وعلى الفور توجه رجال الامن بصحبة رجلي الطوارئ الطبية عبد الله الشخص وعبد الله حسين إلى الموقع، مشيرا الى انه وبتوقيع الكشف الطبي على الوافد الاسيوى تبين انه فارق الحياة.

وأضاف المصدر أن رجال الامن استدعوا رجال الادلة الجنائية لرفع الجثة وإحالتها الى ادارة الطب الشرعي لمعرفة سبب الوفاة والتأكد من وجود شبهة جنائية من عدمه.

أُوليات الكويتيات في الشرطة: قادرات على العمل الأمني.. ولا نعبأ بفتاوى الظلاميين

■ الضابطات تدربن على أسلحة الرجال وأثبتن مهارة وتفوقاً

شددت مجموعة من خريجات الهيئة المساندة على انهن فخورات بانضمامهن الى المنظومة الامنية لخدمة الوطن، مؤكدات قدرتهن على تأدية كل المهام المنوطة بعناصر الشرطة من الرجال. وأكدن في تصريحات بثتها وكالة «رويترز» انهن لا يعبأن بفتاوى الظلاميين الذين يعادون كل نهضة وتقدم، مشيرات الى انهن اجتزن كل التدريبات العسكرية وتدربن على الاسلحة. وقالت الخريجة حنان التي نشأت في مجتمع يسيطر عليه الرجال انها ستثبت ان المرأة الكويتية قادرة تماما مثل الرجل على العمل في صفوف قوات الشرطة. وحنان (١٩ عاماً) هي واحدة من افراد الشرطة النسائية اللائي تخرجن أخيرا في الاكاديمية في هذه الدولة العربية الخليجية المحافظة، حيث يعتقد الكثيرون ان مكان المرأة هو المنزل.

وقالت العريف حنان الصيبعي انها عندما سمعت الناس يقولون إن المرأة لن تستطيع العمل ضابطة شرطة، ارادت ان تثبت لهم ان النساء قادرات على ذلك فعليا ولم يكن هذا حلم الطفولة وانما اعتبرته تحديا حقيقيا.

وجاءت الشرطة النسائية كأحدث خطوة تتخذها البلاد نحو افساح الطريق امام مشاركة اكبر للنساء في المجتمع بعد منحهن حق التصويت والترشح للمناصب في عام ٢٠٠٥.

وقال وزير النفط السابق والمحلل السياسي حاليا علي البغلي انها خطوة لا سابق لها، فقد كانت الشرطة مقتصرة على الرجال المحليين، والآن أصبحت مشاركة المرأة حقيقة واقعة. وستعمل الشرطيات الجديدات فقط في اكاديمية الشرطة لتدريب مجندات اخريات على العمل في المطار وفي سجن النساء. وقالت الملازم لولوة السالم (٢٤ عاما) انهن تدربن على الاسلحة نفسها التي يستخدمها رجال الشرطة، وان النساء استطعن تحقيق التقدم في التدريب العسكري، وكان هذا تحولا هائلا في حياتها. لكن ضابطات الشرطة يواجهن معارضة من الإسلاميين الذين يمثلون قوة المعارضة الرئيسية في البلاد المتوقع ان تسيطر على البرلمان الكويتي المقبل بعد انتخابات شهر مايو.

وقال رجل الدين الكويتي عجيل النشمي في فتوى مثيرة للجدل نشرتها الصحف المحلية ان اداء الرجل التحية العسكرية لامرأة اعلى منه رتبة يخالف التقاليد القبلية والحضرية.

والفتاوى غير ملزمة قانونا في الكويت، لكن هناك ضغوطا من جانب الإسلاميين للالتزام بها.

وقال المرشح الإسلامي في الانتخابات وليد الطبطبائي ان المناخ العسكري غير مناسب للمرأة. بيد ان الصيبعي، التي كانت تتناول الغداء مع صديقاتها في بهو جمعية نسائية في مدينة الكويت، لم تتفق معه، وقالت إن التحية للرتبة العسكرية لا للشخص الذي يحملها.

هذا والإسلاميون لم يغيروا رأيهم، وفي وقت سابق شنوا حملة لمنع المرأة من الحصول على حق التصويت في عام ٢٠٠٥، في حين تقدم سعى الكثير منهم للفوز بأصوات النساء اللاتي يشكلن ٥٥ في المائة من الناخبين في الكويت.

وقال البغلي انه يتذكر عندما وقف الإسلاميون ضد حصول المرأة على حقوقها السياسية، فيما هم الذين استفادوا من مشاركتها. وكانت خريجة اكاديمية الشرطة الملازمة دلال النجار متفائلة بشأن الجدل حول الشرطيات، وقالت وهي تبتسم ابتسامة انتصار «ان كل جديد له من يعارضه».

■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■ تتمات ■

٤ تهم لخليفة الخرافي بعد ٦ ساعات تحقيقاً

واستمعت النيابة الى اقوال خليفة الخرافي، من الثالثة بعد الظهر وحتى التاسعة مساء، وقد وجهت اليه ٤ تهم هي:

١. العيب في الذات الاميرية.
٢. التطاول على مسند الامارة.
٣. التعدي على حقوق الامير.
٤. انتقاد سلطة الحكم.

وواجهت النيابة الخرافي باقواله ان الاسرة غير قادرة على الحكم، يعني بذلك مسند الامارة، فأكد انه لم يقصد مسند الامارة انما الحكومة ووزراء الاسرة، فهم المناط بهم ترتيب الاوضاع، مشيرا الى ان حق الانتقاد مكفول.

واكد الخرافي انه يحترم الاسرة، ولا يقصد مسند الامارة بأي سوء، وانما كان يقصد الحكومة وعدم قدرتها على التعامل مع الاستجوابات.

وبعدها بدأت النيابة، عند التاسعة والنصف، التحقيق مع مذيع قناة سكوب بداح الهاجري.

وأمس ارتفع عدد مرشحي اليوم السادس من فتح باب الترشيح إلى ٢٢٤ بعد ان تقدم ١٨ مرشحا بطلباتهم إلى إدارة الانتخابات من بينهم امرأة.

واللافت ترشح ١١ مواطنا في الدائرة الرابعة، لتواصل هذه الدائرة تصدرها في عدد المرشحين الذين بلغ عددهم ٦٤ مرشحا حتى الآن، فيما لم يتقدم أي مرشح للدائرة الأولى أمس.

وشهدت قاعة التسجيل إعلان أحد المرشحين، وهو صالح بهمن، موافقته على بدء علاقات دبلوماسية بين الكويت واسرائيل.

وكان من أبرز الذين تقدموا بطلبات ترشيحهم أمس خمسة نواب سابقين، وهم محمد المطير، محمد الحويلة، محمد الفجي، محمد الهطلاني وخضير العنزي.

وأصدر وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد قرارا بتحديد وتقسيم اللجان الرئيسية والاصلية والفرعية لانتخاب اعضاء مجلس الأمة موزعة على ٤٩٣ لجنة، منها ٢٢٣ للرجال و٢٧٠ للنساء في ٩٤ مدرسة.

وفي تصريح له أمس وصف النائب السابق ناصر الدويلة الرئيس الخرافي بأنه أهم ضمانات الاستقرار في مجلس الأمة، «وبجهد مشكور استطاع ان ينزع فتيل أكثر من أزمة»، مشيرا إلى ان تسارع الأزمات المفتعلة يهدد الديموقراطية، ولا ينفع الوطن ولا المواطن.

للجادين فقط
للبيع شالية بالخيران
من شاليهات المدينة
فئة (A) - المرحلة الثانية
مطل على البحر مباشرة
للاستفسار 67722253